

واقع التنمية المحلية في ظل الاستثمارات العمومية في الجزائر - دراسة تحليلية

لحول إبراهيم طالب دكتوراه - جامعة تلمسان - عضو مخبر GREFIP

lahouelbrahim@yahoo.com

د.بومدين حسين استاذ محاضر - جامعة تلمسان - عضو مخبر GREFIP

Douaa55@yahoo.fr

ملخص :

كرست الجزائر منذ سنة 2001 سياسة اقتصادية توسعية، بارتكازها على التوسع في الإنفاق العام لدعم الطلي الكلي، وهذا لغرض دعم النمو من خلال الاستثمارات العمومية، هذه الأخيرة التي لعبت دورا حاسما في تحقيق معدلات نمو مرضية على المستوى الوطني. إلى جانب ذلك أدت الاستثمارات العمومية دورا بارزا في سياق التنمية المحلية و تحسين المستوى المعيشي لأنها أعطت عدت اعتبارات سياسية،اقتصادية و اجتماعية .باعتبار التنمية المحلية لا تختلف عن التنمية الوطنية إلا من ناحية مجال التطبيق .

الكلمات المفتاحية :

الاستثمار العمومي ، التنمية المحلية ،المستوى المعيشي.

Résumé :

Depuis 2001, l'Algérie a consacré une politique économique expansionniste à l'expansion de ses dépenses publiques pour soutenir l'investissement total, afin de soutenir la croissance par l'investissement public, qui a joué un rôle décisif dans la réalisation de taux de croissance satisfaisants au niveau national. Dans le contexte du développement local et de l'amélioration du niveau de vie parce qu'ils ont donné des considérations politiques, économiques et sociales, en considérant le développement local, il diffère du développement national sauf en termes de domaine d'application.

Mots clés : Investissement public, développement local, niveau de vie.

Summary:

Since 2001, Algeria has devoted an expansionary economic policy to the expansion of public expenditure to support the total investment, which aims to support growth through public investment. This has played a decisive role in achieving satisfactory growth rates at the national level. The public sector has played a prominent role in the context of local development and

improvement of the standard of living because it has given political, economic and social considerations. Considering local development.

Keywords: Public investment, local development. Quality of life

مقدمة :

منذ الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 تباينت أفكار الاقتصاديين حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، فقد نادى اقتصاديو المدرسة الكينزية بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كعنصر منظم للسياسة الاقتصادية لما لتدخلها من اثر ايجابي لتفعيل الطلب الطلي ومن تم النمو الاقتصادي . وفي هذا الإطار قام (Baroo1990) بدراسة رأس المال العمومي على النمو الاقتصادي و تعد هذه الدراسة من ابرز الدراسات التي تبين ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال التوسع في الإنفاق على البنية التحتية و التي تسمح باستعمال هذه المنشآت لتوليد نمو ذاتي محلي. و الجزائر كغيرها من البلدان تسعى جاهدة إلى تنمية وطنية شاملة ، هذه التنمية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الانطلاق من الجزء إلى الكل ، ومن الأساس إلى المركز . من هذا المنطلق يجب وضع التنمية المحلية كمنطلق لتنمية وطنية شاملة و كتجسيد لمبدأ اللامركزية في التسيير، و الذي قوامه وجود جماعات محلية الهدف الأساسي لها هو تحقيق التنمية على المستوى المحلي.

و أمام هذا الموضوع نطرح الإشكال الآتي:

ما هو واقع التنمية المحلية من برامج الاستثمار العمومي بالجزائر؟

و للإجابة عن الاشكالية سوف نتطرق الى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم حول المشاريع الاستثمارية العمومية.

المحور الثاني : مقومات التنمية المحلية و مجالات تطبيقها.

المحور الثالث :واقع التنمية المحلية من الاستثمارات العمومية في الجزائر.

الهدف من البحث: يهدف هذا البحث الى ابراز اثر النفقات العامة في مجال الاستثمار العمومي على الجوانب التنموية على المستوى المحلي ،خاصة وان الجزائر قامت بوضع برامج تنموية ذات اعتمادات مالية هامة خلال فترة 2001-2014 مما يستوجب معرفة نتيجة هاته البرامج و نصيب كل فرد منها.

منهج البحث: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ،بوصف الاطار المفاهيمي للاستثمارات العمومية و مجالات و مقومات التنمية المحلية ،الى جانب تحليل العلاقة بين هاته الاستثمارات و اثارها التنموية على المستوى المحلي .

المحور الأول: مفاهيم حول المشاريع الاستثمارية العمومية

(1) مفهوم الاستثمار العمومي

- هو مجموعة المنشأة التي تملكها الدولة وتديرها بطريقة مباشرة لإنتاج السلع و الخدمات بغرض إشباع حاجات الأفراد. و تقوم بنشاط يشبه نشاط المشروع الخاص، إلا انه يخضع بصفة عامة لرقابة الإدارة الحكومية، فتمتلكه وتديره الحكومة أو إحدى الهيئات العامة سواء انفردت بذلك أو شاركها فيه الغير¹.

- "وحدة انتقالية تملكها الدولة إما كلياً أو جزئياً مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تتولى إنتاج السلع والخدمات التي قد تكون خاصة أو جديرة بالإشباع أو العمل في نطاق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها"²

(2)دوافع الإنفاق العمومي للدولة على المشاريع الاستثمارية :

في كثير من الأحيان نطرح السؤال الذي مفاده لماذا لا يكتفي الخواص بتلبية حاجاتنا و تحقيق ما يجب تحقيقه من طف الدولة ؟ و في الحقيقة هناك مجموعة من الدوافع تبرر تدخل الدولة بالقيام بمشروعات استثمارية عامة هذه الدوافع منها اقتصادية و منها إستراتيجية ومالية و اجتماعية .و سيتم التفصيل في هذه الدوافع على النحو التالي³ :

2-1 دوافع تمويلية : تحتاج الدول إلى تعبئة مواردها المالية ،بغرض تغطية نفقاتها لإشباع حاجات الأفراد و لتغطية أعبائها مما سيتوجب على الدولة القيام باحتكار إنتاج سلع معينة كما هو الحال بفرنسا التي تحتكر إنتاج السجائر و مصر التي تحتكر استيراد الدخان .مثل هذه الدول مثل نظيرتها التي تحتكر بعض الاستثمارات الكبيرة كالموانئ و المطارات اللاتي تحقق عائداً مالياً كبيراً.

2-2 دوافع اجتماعية :تقوم الدولة بتوفير سلع و خدمات خصيصاً لدوي الدخل الضعيفة .هنا تقوم الدولة بتوفير مثل هذه السلع و الخدمات بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها وهذا راجع لعجز الأفراد عن تقديمهم للأسعار الحقيقية لهذه السلع من جهة، ومن جهة أخرى عزوف القطاع الخاص عن تلبية مثل هذه السلع و الخدمات بسبب عدم رغبته في الولوج إلى استثمارات خاسرة .مثل هذه السلع و الخدمات نجد البريد و الهاتف،خدمات الرعاية الصحية، الصرف الصحي .

2-3 دوافع اقتصادية:

¹مرسي السيد الحجازي، اقتصاديات المشروعات العامة ، دار الجامعية ، مصر ،2004،ص20
² سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشاريع العامة، دراسة نظرية - تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000،ص33
³مرسي السيد الحجازي، اقتصاديات المشروعات العامة ، دار الجامعية ، مصر ،2004،ص30

تعمل الدولة على رفع الكفاءة الاقتصادية، وهذا بالتخصيص الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة شتى الظواهر الاقتصادية كالتضخم و الانكماش .

4-2 دوافع استراتيجية :

تقوم الدولة باحتكار لبعض الصناعات التي من شأنها الحفاظ على سلامة و امن البلاد (كصناعة الأسلحة و الذخيرة) و مختلف الصناعات ذات المخاطر العالية . إضافة إلى ذلك تقوم الدولة باستثمارات في مجالات غاية في السرية كمحطات البحوث و محطات التجارب (سواء صناعية أو زراعية).

(3) نفقات التجهيز العمومي (نفقات الاستثمار)

لقد قام المشرع الجزائري بتقسيم النفقات العامة إلى قسمين : نفقات التسيير و نفقات التجهيز (الاستثمار) وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تهتم أكثر بنفقات الاستثمار إلا أنه من الواجب العريف بكلا القسمين :

3-1 نفقات التسيير :

هي نفقات روتينية لسير أجهزة الدولة الإدارية فهي في الأساس تتكون من أجور الموظفين و مصاريف الصيانة للبنائات الحكومية والمعدات الخ...، من هذا المنطلق يمكن ملاحظة أنه لا توجد أي قيمة مضافة من هذه النفقات لذا يطلق عليها أيضا اسم النفقات الاستهلاكية⁴ .

3-2 نفقات التجهيز (الاستثمار):

يتميز هذا القسم بإنتاجيته مقارنة بالقسم الأول (نفقات التسيير) فهي تقوم بزيادة حجم تجهيزات الدولة. فقد برهن جون مينارد كينز في فترة الركود الاقتصادي أن لنفقات الاستثمار الدور الجوهري في إعادة التوازن الاقتصادي العام وهذا من خلال ما سماه "بمضاعف الاستثمار" .

و تتعلق هذه النفقات بكل ما يخص منشأة الدولة الأساسية و الكبرى الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية ،و التي من شأنها تكوين رأس المال بهدف التنمية الاقتصادية ، و توزع هذه النفقات حسب المخطط الإنمائي السنوي و تصنف إلى ثلاث أبواب⁵ :

- استثمارات ممنوحة من قبل الدولة

- إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة

⁴ محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون-الجزائر 2008 ص66.

⁵ المادة 35 من قانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

- النفقات الأخرى برأس المال

كما تتميز هذه النفقات بجملة من الميزات لا تتميز بها نفقات التسيير و يمكن توضيحها كما يلي:

- هي نفقات استثمارية : أي أنها تحقق موارد مالية .
- هي نفقات إنتاجية: و ينقسم إنتاجها إلى إنتاج مادي (الصناعة، الزراعة) و إنتاج غير مادي (الصحة، التعليم...)
- هي نفقات نشيطة و حيوية: فهي آلية من آليات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية قصد التأثير في المسار التنموي.

4) تقسيمات الاستثمارات العمومية:

هناك تقسيمات عديدة للمشاريع الاستثمارية العمومية ،هذه التقسيمات تتم وفقا لمعايير معينة فمنها تقسيم على أساس طبيعة الاستثمار العمومي ،وأخرى حسب معيار نظام التسيير للاستثمارات العمومية وأخيرا تقيم حسب معيار نوع نفقات التجهيز الخاصة بكل مشروع استثماري و في ما يلي سيتم التطرق إلى كل تقسيم على حدا .

1-4 حسب طبيعة الاستثمار العمومي :

تحدد طبيعة الاستثمار العمومي وفقا لما تقدمه من سلع و خدمات ،و تطبيقا لهذا المعيار يمكن تقسيمها الى استثمارات ذات طابع اقتصادي (استثمارات قابلة للقياس الكمي)،و استثمارات غير قابلة للقياس الكمي و تسمى الاستثمارات العمومية الاجتماعية .

1-1-4 مشاريع الاستثمارات العمومية الاقتصادية :

هي المشاريع التي تنشئها الدولة بغرض انتاج سلع و خدمات معنية و تتميز بالاستقلال المادي عن الموازنة العامة (تورد في ميزانية مستقلة) كما انها تدير شؤونها بأسلوب اقتصادي .و هي مشاريع قابلة للقياس الكمي كالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري⁶

2-1-4 مشاريع الاستثمارات العمومية الاجتماعية :

هي مشاريع استثمارية عمومية لتلبية رغبة المجتمع دون قصد تحقيق ربح و غالبا ما تكون منتجاتها اما مجانية او بمقابل لا يعكس تكلفتها الحقيقية⁷ و يمكن تقيمها الى مشاريع استثمارية تنصب عل الاستثمار البشري و مشاريع استثمارية تنصب عل الاستثمار المادي

⁶لحول كمال، إختيار المشاريع العمومية دراسة مشروع الطريق السيار شرق غرب ، مذكرة مجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2014، ص8

4-1-3 مشاريع الاستثمار في البنية التحتية:

حسب تعريف بنك الدولي للبنية التحتية فإنها "رأس المال المعنى المستثمر في الخدمات و المرافق العامة في مجالات الطرق و النقل و الاتصال و المياه و الصرف الصحي و محطات التوليد الطاقة الكهربائية و السكك الحديدية و الموانئ و المطارات بهدف خدمة القطاع الخاص بشقيه العائلي و قطاع الأعمال"، وقد أضاف "هيريك وكندلبرغر" إلى هذا التعريف الخدمات الصحية و الإسكان و التعليم.⁸

4-2 تقسيمات حسب نظام التسيير برامج الاستثمارات :⁹

البرامج القطاعية الممركزة PSC: تتعلق بالعمليات المسجلة باسم الإدارة المركزية (الوزارات) أو المؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتهم. كما تشمل تجهيزات المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي، و تجهيزات الإدارات المختصة.

البرامج القطاعية الغير ممركة PSD: الهدف من هذه البرامج تحقيق الغايات التي تتعلق بالسكان و النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و المحيط، و تخص البرامج القطاعية الغير ممركة لبرامج التجهز المسجلة باسم الوالي وفق قطاعات و قطاعات فرعية، وهي مقسمة إلى فصول.

المخططات البلدية للتنمية PCD: أسست هذه البرامج في بداية السبعينيات وهي عبارة عن وسيلة تمويل لمشاريع التهيئة العمرانية و التنمية المحلية، تتكفل بمشاريع لا نجدها ضمن البرامج القطاعية الممركزة أو غير الممركزة، اذ أن ذلك من شأنه أن يعتبر ازدواجا في التكفل، وهو ما لا يقبله التسيير العقلاني للبرامج.

4-3 تقسيم حسب نوع نفقات التجهيز (الاستثمار): و تنقسم بدورها إلى:

4-3-1 نفقات الاستثمار:

تتكون من مختلف المشاريع التي تم التخطيط على انجازها من طرف الدولة و بالمصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية في مختلف القطاعات و تأتي هذه المشاريع موزعة على عشر قطاعات اقتصادية و اجتماعية حسب الجدول المقترح من قانون المالية¹⁰

4-3-2 العمليات برأسمال: وتشمل العمليات براس مال ما يلي¹¹ :

⁷ لحول كمال، إختيار المشاريع العمومية دراسة مشروع الطريق السيار شرق غرب، مذكرة مجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص9

⁸ محمود محمد داغر، نقلا عن الخطيب، الانفاق الحكومي على البنية الأساسية و علاقته بالتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، ص71

⁹ خرشي النوي، تسيير المشاريع في إطار تنظيم الصفقات العمومية، دار الخلدونية القبة القديمة - الجزائر، 2011، ص88

¹⁰ الشطر الأول من الميزانية العامة للدولة حيث تدرج هذه القطاعات العشر في الجدول (ج) من الميزانية بعنوان المجموع الفرعي للاستثمار في شكل رخص البرامج و إعمادات الدفع في مختلف قوانين المالية بتغيير في التخصيصات المالية

- تخفيض نسبة الفائدة.
- الإئتمانات و تبعيات الهيئات العمرانية.
- التخصصات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و مراكز البحث و التنمية.
- الاحتياجات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها.
- نفقات برأسمال.
- احتياطي لنفقات غير متوقعة.
- صندوق دعم الاستثمار.

المحور الثاني : مقومات التنمية المحلية و مجالات تطبيقها:

(2) مفهوم التنمية المحلية :

هي عملية تراكمية القصد منها إجراء تعديلات على كافة الأصعدة سواء على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و الخدماتي لمجموعة محلية ما ،هذه التحسينات لا تكاد تختلف في مبادئها و أسسها على التنمية الاقتصادية الوطنية إلا من حيث مجال التطبيق¹².

وتعرف أيضا "على أنها تفعيل النشاط لتحسين أحوال المعيشة و تنمية المحيط"¹³ إن الهدف من التنمية المحلية هو إعطاء الفرصة للوحدات المحلية بتحمل جزء من مسؤولية تنمية المجتمع بالموازاة مع الهيئات المركزية ،وهذا ما يتيح للوحدات الإقليمية المحلية فتح باب المبادرات التي من شأنها تلبية مطالب سكان الإقليم وفقا لما تستدعيه الضرورة بحكم قرابتها منهم و معرفتهم بالمحيط الاقتصادي و الثقافي و الاجتماعي للمنطقة ،فادا تم ذلك بصورة جيدة فانه سيتم تحقيق نجاحا كبيرا في تحقيق تنمية على المستوى المحلي.

(1) مجالات التنمية المحلية:

2-1 مجال التهيئة العمرانية و الإسكان:

يعد تحديد و تلبية الاحتياجات من الإسكان احد ركائز التنمية ضمن الحدود الإقليمية للبلدية ، و كذلك تسهيل انجاز مشاريع السكن و التجهيزات الجماعية و خلق ظروف الترقية العقارية ،ولتجسيد ذلك ينبغي السهر على برامج هاداة القطاع كبرامج السكن ذات الطابع الاجتماعي ،و السكن التساهمي ،وإنشاء و تشجيع التعاونيات و الجمعيات السكان الخاصة بحماية الأحياء و العقارات وكذا صيانتها و تجديدها، إلى جانب ذلك السهر على

¹¹ الشطر الثاني من ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي ، تدرج في نفس الجدول السابق الذكر وبنفس الميزات ولكن تحت عنوان المجموع الفرعي للعمليات برأسمال

¹² خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق ،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 2011ص 20

¹³ خرشي النوي ، مصدر سبق ذكره ص85

تحقيق الأهداف التي ترمي إلى المحافظة على الثروة الغابية و الشواطئ وكذا حماية الموارد المائية و البيئة و مكافحة التلوث و نظافة الأحياء و صيانة شبكات الصرف الصحي وتوفير المياه الصالحة للشرب¹⁴.

2-2 المجال التربوي و الصحي والثقافي و السياحي و الاجتماعي :

بإمكان البلدية القيام بانجاز هياكل و مؤسسات التعليم الأساسي وكذلك مؤسسات ما قبل التمدرس، كإنشاء دور الحضانة و روض الأطفال و انجاز المطاعم المدرسية و تسييرها، إلى جانب ذلك تتحمل البلدية جانبا من صيانة هذه المنشآت على حساب ميزانيتها. يضاف إلى ذلك الاهتمام بالمساجد و المدارس القرآنية و توفير الخدمات اللازمة لنظافتها و حراستها، كما تقوم البلدية بنفس وتيرة الاهتمام بالنسبة للمرافق الثقافية و كإنشاء المكتبات العمومية و السياحية كدور الشباب و الحدائق العامة و المتنزهات العمومية و المنشآت الرياضية، هذا بالموازاة مع توفير الحماية الاجتماعية و التضامن مع الفئات المحرومة. تقوم البلدية أيضا بتنظيم مصالحتها للحالة المدنية قصد القضاء على طوابير الانتظار و تقريب المواطن من الجهات اللامركزية للحكومة و السير الحسن لمصالح الأفراد، كما يوضع على عاتق البلدية عمليات التمهين و خلق مناصب شغل هذا الأمر الذي يعد جوهر التنمية على المستوى المحلي خاصة بالنسبة للبلديات المعزولة، أما في المجال الصحي أوكل قانون البلدية اقتراح الإجراءات التي من شأنها تحسين خدمات قطاع الصحة و الصحة الحوارية، و التكفل بانجاز المراكز الصحية و قاعات العلاج و عيادات طب الأسنان، ووضع تحت تصرف الأطباء العاملين في القطاع الصحي محلات ذات استعمال سكني وتحسين استغلال المؤسسات الصحية المتواجدة على ترابها¹⁵.

2-3 المجال الاقتصادي :

يدخل في مجال التنمية المحلية ما رخص به قانون البلدية من إعداد مخطط التهيئة و التنمية المحلية و إنشاء مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية و استقلال مالي ، و القيام بمشاريع تزويد مياه الشرب فك العزلة ، و شق الطرقات و خلق مناصب الشغل و توفير كافة شروط الاستقرار السكاني.

2 مقومات التنمية المحلية:

1-3 المقومات البشرية: لإظهار دور المورد البشري لابد من تفعيل العناصر التالية و التي تدخل ضمن المقومات البشرية للتنمية المحلية¹⁶ :

¹⁴ من المادة 113 الى 119، الباب الثاني - صلاحيات البلدية - القانون 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق

بالبلدية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 37 مؤرخة في 03 جويلية 2011

¹⁵ من المادة 122، الباب الثاني - صلاحيات البلدية - القانون 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية ،

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 37 مؤرخة في 03 جويلية 2011

¹⁶ سي فضيل الحاج، حيثالة معمر و بن عطة محمد، اشكالية التنمية المحلية المقومات و المعوقات، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة ، العدد 09، جانفي 2017

- **المشاركة الشعبية** :نعني بذلك إشراك المواطنين في تحديد الاحتياجات و التنفيذ و التقييم العمل مما يستدعي المشاركة في صنع القرار .
- **المجتمع المدني**: يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه "كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي و تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة ،و روابط الدم و الولاءات الضيقة أو الأولية مثل الأسر و العشيرة والطائفة و القبيلة"¹⁷

وفي تعريف آخر"فان المجتمع المدني هو جملة المؤسسات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، و الثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة ،في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة. أو شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملئ المجال العام بين الإدارة و الدولة و تعمل على تحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و الدفاع عن هذه المصالح و ذلك في إطار الالتزام بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح السياسي و الفكري ، و القبول بالتعددية و الاختلاف و الإدارة السلمية للخلافات و الصراعات"¹⁸.

3-2 المقومات المالية :

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ،فالمشاريع العمومية المحلية لابد لها من غلافات مالية لتغطية الأعباء المفروضة قصد توفير الخدمات للمواطنين.

3-3 المقومات التنظيمية : تتحقق التنمية المحلية ي ظل وجود نظام للإدارة المحلية بالموازاة مع إدارة مركزية ، و الهدف من الإدارة المحلية، هي تنظيم الشؤون على المستوى المحلي ، بنقل أو تحويل سلطة إصدار القرارات الإدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين"¹⁹.

المحور الثالث : واقع التنمية المحلية من الاستثمارات العمومية في الجزائر:

باعتبار التنمية الهدف الأساسي للسياسة العامة شهدت السياسة الاقتصادية الجزائرية تحولا كبيرا منذ 1999 ،و تظهر بواحد هذا التحول بالارتكاز بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة هذا بعد التحسن في الوضعية المالية للجزائر كنتيجة لارتفاع في أسعار النفط رفقة الغاز اللذان يشكلان 98% من الصادرات الجزائرية ،فترجمة الدولة ذلك إلى نفقات تمثلت في مخطط لدعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ،و برنامج تكميلي لدعم النمو ب الفترة 2005-2009 و المشروع الخماسي لتوطيد النمو 2010-2014 هذا كتأكيد لاستمرارية السياسة الاقتصادية على دعم الطلب الكلي تطبيقا للنظرية الكينزية .

¹⁷شليغم غنية، المجتمع المدني و المواطنة في الجزائر ، المجلة الجزائرية للامن و التنمية ،العدد08،2016،ص 164.
¹⁸ريموش سفيان ، المجتمع المدني و دوره في ترشيد انظمة الحكم ، مجلة الحوار المتوسطي ، العدد11 و 12- 2016 ، ص167.
¹⁹خنيفري خيضر ، مصدر سبق ذكره ،ص 26

1) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 :

لقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 525 مليار دينار، و ارتكز هذا البرنامج على الاستثمار العمومي، من خلال إنشاء الهياكل الكبرى و القاعدية و التي تعمل على خلق الجو التنموي، كما اهتم بجانب التنمية المحلية و البشرية و دعم الإصلاحات و إنعاش القطاعات المنتجة كالزراعة و الصيد البحري و العمل على عصرنتها و الجدول التالي يبين لنا مخصصات البرنامج:

الجدول رقم(1) مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حسب القطاعات (الوحدة مليار دينار)

النسبة(%)	المخصصات المالية	القطاع
8.95	47	دعم الإصلاحات
12.38	65	الزراعة و الصيد البحري
21.52	113	التنمية المحلية
40	210	الأشغال الكبرى
17.14	90	تطوير الموارد البشرية
100	525	المجموع

المصدر : عثمانى أنيسة، بوعصيان أسية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، الملتقى الدولي لاثر تقييم البرامج، جامعة سطيف 2014، ص-15-14.

لقد سعت الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف، كتحفيز الطاب الكلي و دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والتي تساهم في خلق فرص عمل وذلك من خلال ترقية و تشجيع المؤسسات الإنتاجية المحلية الصغيرة والمتوسطة، هذا من خلال تمويل الاستثمارات العمومية في قطاعات معينة، نلاحظ أن قطاع الأشغال أخذ الحصة الكبرى قدرت ب 210 مليار دينار أي بنسبة 40% من إجمالي مبلغ البرنامج و هذا راجع لافتقار الجزائر للمنشآت القاعدية و البني التحتية التي من شأنها تسهيل العملية الإنتاجية و التنموية، أما بالنسبة للتنمية المحلية فقد خصص لها مبلغ 113 مليار و هو ثاني أهم مبلغ في هذا البرنامج بنسبة 21.52% ويهدف إلى الاستثمار في مجالات عديدة كالصحة الجوارية و الإسكان و التعليم و النقل الحضري وفك العزلة و التشغيل ، إلى جانب تحسين المستوى المعيشي بدعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية. ارتفعت نسبة الإنفاق العام من 28,57% سنة 2000 إلى حوالي 34,29% سنة 2002، فمبلغ 525 مليار دج الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدول لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى.

(2) برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 :

اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وذلك من حيث قيمة المرتفعة و التي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج.

الجدول رقم(2) مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 (الوحدة مليار دينار)

القطاعات	المخصصات	النسبة %	
تحسين الظروف المعيشية	1908,5	45,4	
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5	المصدر: محمد
دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8	فعالية سياسة
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203,9	4,9	دعم النمو
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1,2	
المجموع	4202,7	100	الدولي، تقييم اثر

كريم قروف، تقدير
الإنفاق العام في
الاقتصادي
بالجزائر (2001-
2014)، المؤتمر
برامج الاستثمارات

العامة، جامعة سطيف 1، 2013 ص 16

من أهم الأهداف التي يرمي إليها هذا البرنامج هو تحسين المستوى المعيشي للأفراد و هذا ما يتضح من خلال المبالغ الكبيرة التي خصت لهذا الجانب و المقدرة ب 1908.5 مليار دج أي بنسبة 45.4% من إجمالي مبلغ البرنامج وقد تم تقسيم هاد الاعتماد المالي على المجالات التنموية والمتمثلة في توفير السكن، تدعيم قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي و التكوين المهني، الصحية، الرياضة، الثقافة، إلى جانب تشجيع الاستثمارات في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الدعم و تقديم القروض القصيرة و الطويلة الأجل.

كما اعتبر تطوير المنشآت الأساسية و البنى التحتية من اولويات هذا البرنامج بتخصيص 1703.1 مليار دولار فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية المتمثلة في قطاع النقل، الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم. و الاهتمام بجانب عصرنه قطاع الاتصال و التكنولوجيا و تطوير الخدمات العمومية وتحديثها وذلك بتخصيص اعتمادات 50 مليار دينار و 203.9 مليار دينار أي بنسبة 1.2% و 4.9% على التوالي .

(3) برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

يعد هذا البرنامج تنمة للمشاريع المبرمجة سابقا، و قد رصد له غلاف مالي مقدر ب 20412 مليار دج مقسمة إلى ستة محاور على رأسها التنمية البشرية ن و قد خصص لها مبلغ 10122 مليار دج ،تدعيم المنشآت الأساسية 6448 مليار دج ،تحسين الخدمة العمومية بمبلغ 1666 مليار دج ،1566 للتنمية الاقتصادية ،أما

بالنسبة للتطوير البحث العلمي و التطوير التكنولوجي فقد خصص له مبلغ 250 مليار دج ،إلى جانب مكافحة البطالة بمبلغ يقدر ب 360 مليار دج²⁰

واقع التنمية المحلية في ظل البرامج الاستثمارية العمومية:

(1) تحسين المستوى المعيشي :

لقد تبنت الجزائر إستراتيجية الإنفاق العام لتفعيل الطلب الكلي وهذا ما اتضح من خلال تحليلنا لبرامج الإنفاق لفترة 2001-2014 فقد شهدت النفقات العامة خلال هذه الفترة تزايدا كبيرا يمكن إرجاع ذلك إلى الوضعية المالية الملائمة من جهة ،و من جهة أخرى استقرار الأوضاع السياسية و الاجتماعية ،مما أدى بالحكومة إلى تدارك التأخر المسجل على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي ، و النهوض بالاقتصاد الوطني إلى نمو مستديم .لقد اخذت التنمية المحلية جانبا هاما من هاته النفقات ،و لعل سبب ذلك هو الفهم الجيد بان التنمية المحلية بمختلف مجالاتها هي من مقومات التنمية الوطنية . في الجدول أدناه بيانات حول نصيب الفرد من الناتج الإجمالي :

الجدول (3) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي و نسبة النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج

المحلي 1999-2016

السنة	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%) (سنويا)	السنة	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)	معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%) (سنويا)
1999	105253,798	1.7	2008	133670,362	0.7
2000	107809,229	2.4	2009	133534,553	-0.1
2001	109616,625	1.7	2010	135889,678	1.7
2002	114307,617	4.2	2011	137153,935	0.9
2003	120995,208	5.8	2012	138965,888	1.3
2004	124556,378	2.9	2013	139933,582	0.6

²⁰ تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي 2001، ص123

1.7	142359.024	2014	4.4	130102,565	2005
1.8	144907,612	2015	0.2	130377,044	2006
			1.7	132722,784	2007

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات موقع البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

باعتبار تحسين المستوى المعيشي من أولويات التنمية المحلية فإن ذلك منوط بحصة الفرد من الناتج الإجمالي وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه، فنلاحظ نمو متزايد في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي. ففي السنوات الثلاث الأولى من هذه العينة كان متوسط نسبة نصيب الفرد تقدر بـ 1.9% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة السنوات من 2002-2005 وهي فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي حيث قدرت نسبة النمو لنصيب الفرد بـ 4.3% ويرجع تحسن هذه النسبة إلى الاهتمام الكبير للدولة بتحسين المستوى المعيشي، وكذا رفع أجور، تعد هذه الفترة فترة رخاء بالنسبة للمواطنين لاسيما وان نسبة نمو نصيب الفرد بدأت بالانخفاض تدريجيا فقد بلغت 0.2% سنة 2006 و 1.7% سنة 2007 و 0.7% سنة 2008 لتصل إلى -0.1% سنة 2009 ولع السبب الرئيسي في هذا الانخفاض يعود إلى الأزمة المالية التي شهدتها العالم سنة 2008 و التي يمكن القول أن مخلفاتها كانت ضئيلة نوعا ما على الاقتصاد الجزائري ليتم تسجيل ارتفاعا جديدا خلال فترة 2011-2016 بمتوسط نسبة نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي تقدر بـ 01.1%، يمكن القول أن الفترة المميزة كانت فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي فمبلغ 133 مليار دينار التي خصصت للتنمية المحلة كانت كفيلة بتسجيل معدلات نمو مرتفعة في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي.

(2) المجال الصحي :

عرفت الاعتماد المخصصة لهذا القطاع ضمن الميزانية العامة للدولة نموا مطردا على مدار العشرية الأخيرة منتقلة من 35 مليار دج سنة 2000 إلى 195 مليار دج خلال 2010، هذا الارتفاع للنفقات على قطاع الصحة كان له أثر إيجابي على التنمية المحلية أي نصيب الفرد من الرعاية الصحية :

الجدول (4): نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

السنوات	2000	2004	2006	2008	2010	2012	2014
نصيب الفرد	61,30	92,15	116,33	206,40	228,91	335,26	361,72

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

إن الفارق في نصيب الفرد من النفقات الصحية لسنة 2014 يمثل ما يقارب ستة أضعاف نصيب الفرد سنة 2000 وهذا ما يوضح طبيعة العلاقة الطردية بين حجم الإنفاق على الرعاية الصحية، وما يتحصل عليه الفرد من تلك الرعاية . إلى جانب ذلك تجسد دور الاستثمارات العمومية في تشييد المنشآت الصحية و التي من شأنها الرفع من وتيرة التنمية على المستوى المحلي.

الجدول (5) عدد المنشآت القاعدية في القطاع صحي 2013-2015

المنشآت	2013	2014	2015
مؤسسة استشفائية عامة	194	196	200
مؤسسة استشفائية	5	5	9
مركز استشفائي جامعي	14	14	15
المؤسسات الجامعية المختصة	68	71	75
دور الولادة	412	416	415
مؤسسات الصحة الجوارية	271	271	271
عيادة متعددة الخدمات	1615	1637	1659
قاعات العلاج	5634	5726	5726
مركز طبي اجتماعي	619	622	627

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد الديوان الوطني للإحصاء، نشرة 2016، تقرير رقم 46

كما هو موضح في الجدول فإن عدد المنشآت القاعدية في المجال الصحي في تزايد مستمر هذا بنفس وتيرة الزيادة في التكوين و التدريب الصحي إلى جانب عصنة التسيير في القطاع الصحي . وبالرغم من المبالغ الباهظة في هذا المجال إلا أن القطاع الصحي لا يزال بحاجة إلى مثل هذه المشاريع القاعدية و هذا بسبب النمو الديموغرافي الذي ينمو بوتيرة اكبر من تزايد الانفاق العام.

مجال التعليم والتعليم العالي و التكوين المهني:

يعد من الجوانب المهمة التي اخذت حيزا من الإنفاق على منشئاتها القاعدية و مواردها البشرية بمختلف الأطوار و التخصصات و يمكن ذكر بعض الأرقام حول المنشئات القاعدية في القطاعات الثلاث:

الجدول (6) المنشئات القاعدية للتربية و التعليم العالي و التكوين المهني :

المنشئات	2014/2013	2015/2014	2016/2015
المدارس الابتدائية	18143	18333	18588
الاكماليات	5159	5239	5339
الثانويات	2043	2141	2251
جامعات	47	48	50
مراكز جامعية	10	10	13
المدارس العليا للاساتذة	4	6	10
المدارس الوطنية العليا	17	20	20
المدارس التحضيرية	9	12	12
مراكز التكوين المهني و التمهين و ملاحق المرافقة لها	1098	1168	1149

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد ببيانات الديوان الوطني للإحصاء ،نشرة 2016،تقرير رقم 46

من الملاحظ أن فترة 2012-2016 شهدت زيادة في المنشئات القاعدية هذه الزيادة هي وليدة المشاريع مند بداية الألفية الثالثة اذ ان مشاريع الاستثمارات العمومية قد جسدت على ارض الواقع و بتوزيع حسب الحاجة على كامل التراب الوطني ، أن الاستثمارات العمومية لم تمس المنشئات القاعدية فحسب و إنما طال الإعانات أيضا لتجسيد مبدأ العدالة الاجتماعية و إعادة توزيع المداخل ففي مجال التربية و التعليم تم أقرار منح إعانات مالية ولوازم التمدرس بالمجان لتلامذة الأسر المعوزة وكذا تلامذة التكفل بهم والذين انتقل من 14 ألف طفل إلى 17 ألف خلال السنة الدراسية 2009 - 2010. توفير النقل المدرسي في المناطق النائية حيث يقدر عدد الحافلات النقل المدرسي حاليا بنحو 4000 حافلة. توفير الإطعام على مستوى المدارس حيث بلغ عدد التلاميذ الطور الابتدائي الذين يستفيدون من المطعم المدرسي سنة 68% من العدد الإجمالي التلاميذ. إن برامج الاستثمار العمومي لدعم التنمية المحلية لا تنطوي بالأخص على فك العزلة وتحسين مستوى التعليم أو الإعانات...الخ. بل تتعدى ذلك بدعم قطاعات إنتاجية محلية ويتم هذا الدعم الاستثماري للدولة حسب طبيعة كل قطاع.

من خلال هذه الدراسة و التي تم فيها تبيان واقع التنمية المحلية من برامج الاستثمار العمومي استخلصنا إلى عدة استنتاجات:

- إن التنمية المحلية هي احد ركائز التنمية الوطنية فهما لا يختلفان إلا من ناحية مجال التطبيق.

- لنفقات التجهيز العمومي الأثر الايجابي على التنمية المحلية من خلال استثمارات عمومية ذات مردودية اقتصادية و اجتماعية .
- رغم أن معدلات النمو في تزايد مستمر إلا أن هناك خطر التضخم الذي يعتبر شبح الاقتصاد الجزائري، خاصة و أن الجزائر تعتمد على السوق الدولية لاقتناء السلع الإنتاجية .
- تعد الاستثمارات العمومية المحرك الأساسي للتنمية الوطنية، ولكن الدور الذي تلعبه لا يتسم بالفعالية إلا اذا رافق ذلك تسيير جيد للمشاريع الاستثمارية، مع رقابة صارمة للنفقات العمومية، فالفساد بمختلف أنواعه يحول دون الحصول على الأهداف المرجوة من الاستثمارات العمومية
- رغم حجم الإنفاق العام الكبير على المشاريع التنموية إلا أن التنمية المحلية لم تطل بعض المناطق خاصة مناطق الجنوب الجزائري التي لا تزال تعاني من افتقار الكثير من المرافق الأساسية.
- على الرغم من تنويع الاستثمارات العمومية وإنتاجية بعضها إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يخرج من تبعية الجباية البترولية باعتبارها اداة الأولى لتمويل إيراداتها المالية.
- إن تحقيق التنمية المحلية لا يتوقف على حجم الموارد المالية المتاحة بقدر ما يتوقف على كيفية التخصيص الأمثل لهذه الموارد بما يتفق مع تحقيق مبادئ، الكفاءة، والفعالية الاقتصادية للإنفاق العمومي.

الخاتمة :

الاستثمار العام هو المحرك الأساسي للتنمية المحلية إذ أنه من واجبات الدولة توفير المستوى المعيشي المرضي للأفراد في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، كما أن الاستثمارات العمومية تخلق استثمارات أخرى سواء كانت مشاريع ملحقة بالمشروع الرئيسي أو مشاريع خاصة يرتبط استمرارها باستمرارية المشروع العمومي الرئيسي. ولكن تحقيق التنمية المحلية لا يتوقف على حجم الموارد المالية المتاحة فقط بل يتوقف على كيفية التخصيص الأمثل لهذه الموارد بما يتفق مع تحقيق مبادئ العامة للسياسية الاقتصادية

المراجع :

- 1 - مرسى السيد الحجازي، اقتصاديات المشروعات العامة ، دار الجامعية ، مصر ، 2004
- 2 - سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات والمشاريع العامة، دراسة نظرية - تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 3 - محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون-الجزائر 2008 .
- 4 - المادة 24 من قانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية.

- 5- لحول كمال، اختيار المشاريع العمومية دراسة مشروع الطريق السيار شرق غرب ، مذكرة مجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014 .
- 6- محمو محمد داغر ، علي محمد علي ، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية و أثره على النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 51 -2010
- 7- محمود محمد داغر، نقلا عن الخطيب ، الإنفاق الحكومي على البنية الأساسية و علاقته بالتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .
- 8 - خرشي النوي ،تسيير المشاريع في إطار تنظيم الصفقات العمومية ،دار الخلدونية القبة القديمة -الجزائر ،2011.
- 9- الشطر الأول من الميزانية العامة للدولة حيث تدرج هذه القطاعات العشر في الجدول (ج) من الميزانية بعنوان المجموع الفرعي للاستثمار في شكل رخص البرامج و إتمادات الدفع في مختلف قوانين المالية بتغير في التخصيصات المالية.
- 10- الشطر الثاني من ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي ، تدرج في نفس الجدول السابق الذكر وبنفس الميزات ولكن تحت عنوان المجموع الفرعي للعمليات برأسمال.
- 11- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 2011.
- 12- المادة 113 إلى 119، الباب الثاني - صلاحيات البلدية - القانون 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 37 مؤرخة في 03 جويلية 2011.
- 13 - المادة 122، الباب الثاني - صلاحيات البلدية - القانون 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 37 مؤرخة في 03 جويلية 2011.
- 14- سي فضيل الحاج،حيثالة معمر و بن عطة محمد،إشكالية التنمية المحلية المقومات و المعوقات،المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة،العدد09،جانفي2017 .
- 15 - المادة 113 إلى 119، الباب الثاني - صلاحيات البلدية - القانون 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 37 مؤرخة في 03 جويلية 2011.
- 16 - من المادة 122، الباب الثاني - صلاحيات البلدية - القانون 10-11 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 37 مؤرخة في 03 جويلية 2011
- 17 - عثمانى أنيسة، بوعصيان آسية ،دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر ، الملتنقى الدولي لأثر تقييم البرامج ،جامعة سطيف2014

- 18 - محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر (2001-2014)، المؤتمر الدولي، تقييم اثر برامج الاستثمارات العامة، جامعة سطيف 2013، 1.
- 19 - تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي 2001، ارشيف المواقع الالكترونية :
- 1 - موقع البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>
- 2 - موقع الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz
- 3 - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي [/http://www.cnes.dz/ar](http://www.cnes.dz/ar)